*الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*

République Algérienne Démocratique et Populaire

*وزارة التعليم العالي و البحث العلمي*

Ministère de l’Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

*جامعة محمد خيضر بسكرة*

*كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير*

*قسم العلوم التجارية*

*ثانية ليسانس علوم تجارية*

Université Mohamed KHIDHER -Biskra

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Science de Gestion

Département des Sciences commerciale

Département des Sciences Economiques

**مقياس الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال**

**محاضرة08: النظريات النقدية - النظرية الكلاسيكية ( النظرية الكمية للنقود)-**

تستهدف النظريات النقدية معرفة أثر التغير في كمية النقود على مختلف الظواهر الإقتصادية. ويمكن القول أن النظرية النقدية قد مرت بمراحل أساسية.

**أولا: النظرية الكلاسيكية ( النظرية الكمية للنقود)**

 تسمى بالنظرية النقدية التقليدية والتي ركزت فقط على دراسة وتحليل العوامل التي تؤثر في قيمة النقود، و إستعانت بأدوات تحليلية معينة يطلق عليها اسم "المعادلات الكمية"، ولم تهتم بما تمارسه النقود من تأثير على مختلف جوانب النشاط الإقتصادي.

1. **فرضيات ومنطلقات المدرسة الكلاسيكية:** تعتمد المدرسة الكلاسيكية على مجموعة من الفرضيات يمكن إختصارها في النقاط التالية:

- الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- المنافسة التامة؛
- الإعتماد النظري على قانون ساي للأسواق (قانون المنافذ) أي كل عرض يخلق طلبه الخاص؛
- ازدواجية التحليل أي استقلالية المتغيرات الحقيقية على المتغيرات النقدية؛
- عرض النقود معطى وليس متغير داخل النموذج؛

- سعر الفائدة يتحدد بتحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار، حيث له علاقة عكسية مع الاستثمار،وعلاقة طرديه مع الادخار؛
- التوازن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل، أي يستبعد حدوث بطالة ويؤدي وجود اليد الخفية إلى التوازن إذا ما حدث الاختلال؛
- حيادية النقود أي النقـود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي حيث لا تؤدي سوى وظيفة واحدة وسيلة للمبادلة فقط؛
- عدم خضوع الأفراد للخداع النقدي باعتبار أن سلوكهم محكوما بكميات عينية؛
- تـعتبر هذه النقاط أهم الركائز والافتراضات الأساسية التي يقوم عليها التحليل الكلاسيكي والذي أخـذت منه النظرية الكمية للنقود
في العديد من تفسيراتها.

**2- معادل التبادل و فرضيات النظرية الكمية للنقود**

ويعزى للإقتصادي أرفينج فيشر الشأن الأول في حمل لواء النظرية الكمية والدفاع عنها في القرن العشرين .

**- معادلة التبادل**

 قام الاقتصادي الأمريكي "آرفنج فيشر" في عام 1917م بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود العرض النقديM والإنفاق الكلي على السلع والخدمات(PY)واستخدم في تحليله معادلة تسمى معادلة التبادل لإثبات العلاقة الارتباطية السببية بين التغير في كمية النقود، والتغير في المستوى العام للأسعار، فلو افترضنا أن أحد الأفراد يرغب في الحصول على عشر وحدات من سلعة معينة، وأن ثمن الوحدة من هذه السلعة 200 وحدة نقدية، في هذه الحالة على الفرد أن يدفع 2000 وحدة نقدية (200×10 (أي عدد الوحدات × ثمن الوحدة ،أما بالنسبة إلى المنتج، فإنه سوف لا يتنازل عن الوحدات العشرة من إنتاجه إلا إذا حصل على 2000 وحدة نقدية (هذا على مستوى الوحدة الاقتصادية) أما على مستوى الاقتصاد القومي، فنجد أن مجموع قيم المبادلات التي تمت على مستوى الاقتصاد القومي في خلال نفس الفترة py يساوي كمية النقود المتداولة × سرعة دورانها أي أن كمية النقود × سرعة دورانها = كمية المبادلات × المستوى العام للأسعار.

**P.T**$ = $**M.V………………(1)**

حيث أن

M تمثل متوسط كمية النقود المتداولة في الإقتصاد خلال فترة زمنية معينة من الزمن

V تشير إلى سرعة تداول النقود خلال نفس الفترة الزمنية

T مجموع المبادلات التي تحققت خلال تلك الفترة

P المستوى العام للأسعار

وتشمل كمية النقود M كافة أنواع النقود، سواء كانت نقود حكومية أو أوراق البنكنوت أو نقود الودائع، وسواء كانت على شكل نقود ورقية أو معدنية، وبالتالي يمكن قياس كمية النقود في أي لحظة من اللحظات بجمع جميع أنواع النقود المتداولة خارج الجهة المصدرة لها.

أما سرعة تداول النقود V تعبر عن متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد لأخرى في تسوية المبادلات الإقتصادية وتقدر بمعرفة معدل دوران وحدة النقود في المعاملات خلال فترة معينة من الزمن.

ويتعين معرفة سرعة دوران النقود لأن هذه مضروبة في الكمية الموجودة من النقود M.V تمثل المقدار الفعلي للنقود التي تداولتها أيدي الأفراد في معاملاتهم، أي مقدار المدفوعات النقدية الكلية في المعاملات، وذلك خلال فترة محددة من الزمن.

وعادة ما تستعمل وحدة النقد أكثر من مرة خلال العام، مع العلم أن النقود لا تفنى بالإستعمال مثلما تفنى سلعة الإستهلاك، بل يعاد استعمالها مرات أخرى، ومعنى ذلك أن النقود تستخدم عدة مرات خلال العام بإنتقالها من يد لأخرى نتيجة لعمليات البيع والشراء. وفي حالة قياس حجم وسائل الدفع في فترة زمنية معينة فلا بد من أخذ سرعة تداول النقود في الإعتبار نظرا لأنه في خلال تلك الفترة سوف تكون الفرصة متاحة لوحدة النقد لكي تنتقل من يد لأخرى وهنا يصبح حجم وسائل الدفع مساويا لكمية النقود مضروبة في سرعة تداولها.

أما حجم المبادلات T فيشمل كل أنواع المعاملات التي يتم عقدها داخل الإقتصاد خلال فترة معينة من الزمن، وتضم بهذا الحجم: الحجم الحقيقي للمبادلات من السلع والخدمات والأصول المالية والعقارات....الخ التي بيعت أو اشتريت خلال فترة زمنية محددة. ويقصد بمستوى الأسعار، متوسط مرجح لأسعار جميع السلع والخدمات والأوراق المالية والعقارات..الخ التي بيعت أو اشتريت بالنقود خلال نفس الفترة.

وتبين معادلة التبادل أن حاصل ضرب عدد المعاملات T في مستوى الأسعار P يعطي مقدار المدفوعات النقدية الكلية في المعاملات. وعلى هذا النحو المبادلات التي تمت في دولة ما خلال فترة معينة من الزمن ، يمكن التوصل إليها عن طريق القيام بتجميع المبادلات الفردية التي تتم في الإقتصاد، ففي كل عملية بيع وشراء يوجد بالضرورة تعادلا بين الأثمان المدفوعة وبين قيمة السلع المتبادلة، ومن ثم فبالنسبة لكافة ما يتم في الإقتصاد من معاملات خلال فترة معينة من الزمن نجد أن مجموع النقود المدفوعة تساوي في القيمة السلع والخدمات المتبادلة، أي أن لمعادلة التبادل طرفان أحدهما نقدي وهو الذي يعبر عن النقود المدفوعة و يساوي كمية النقود المضروبة في سرعة تداولها والآخر سلعي ويعبر عن قيم السلع والخدمات المتبادلة حيث يساوي كمية تلك السلع والخدمات المضروبة في أثمانها.

 **2- فرضيات النظرية الكمية للنقود**

تقوم نظرية كمية النقود على الإعتقاد في ثبات حجم المبادلات T وسرعة تداول النقود V، وفي أن كمية النقود M هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار P هو المتغير التابع. وتتمثل هذه الفرضيات في: **(معتوق، 1999، الصفحات 24 - 25)**

**- ثبات حجم المبادلات (الحجم الحقيقي للإنتاج)**

يدعي الكلاسيك أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الإقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ( العوامل التي تتحكم في المقدرة الإنتاجية للإقتصاد) وليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها،ويعتبر أصحاب هذا الفكر السائد في ذلك الحين أن الإقتصاد يكون بإستمرار في حالة من التوازن عند مستوى التوظف الكامل ( يعتقد أصحاب الفكر الكلاسيكي أن النظام الإقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظف الكامل للموارد الإنتاجية). أي أن حجم المبادلات يعد بمثابة متغير خارجي (وفق النظرية الكمية) بمعنى أنه لا يتأثر بالمتغيرات التي تشتمل عليها المعادلة فهو بمثابة عامل ثابت.

**- ثبات سرعة دوران النقود**

تفترض هذه النظرية أن سرعة دوران النقود V ثابتة في الأجل القصير، فهي تتحدد بعوامل بطيئة التغير (عادات المجتمع المتعلقة بالمدفوعات، درجة كثافة السكان وتوزيعهم، انتشار المؤسسات المالية ودرجة التكامل الرأسي بين المؤسسات الإنتاجية) ومستقلة عن كمية النقود، وبالتالي ينظر إليها على أساس أنها متغير خارجي تتحدد قيمته خارج المعادلة وهو أيضا بمثابة عامل ثابت.

**- المستوى العام للأسعار متغير تابع ويتصف بالسلبية في مواجهة تغيرات كمية النقود**

ويعني ذلك أن الأثر الرئيسي لحدوث تغير في كمية النقود M (متغير مستقل) سوف يقع بالكامل على مستوى الأسعار P (متغير تابع) دون أن يؤثر على سرعة التداول V أو على حجم المبادلات P. أي أن كمية النقود سوف تحدد تطور المستوى العام للأسعار والتغيرات التي تحدث فيها تؤدي إلى حدوث تغيرات بنفس الدرجة وفي نفس الإتجاه في المستوى العام للأسعار.

ويمكن تحويل المعادلة) 1( إلى معادلة أخرى، تحدد مستوى العام للأسعار:

 ………………….(2) P$=\frac{M.V}{T}$

فإذا زادت كمية النقود بنسبة معينة، فإن الأسعار لابد أن ترتفع بنفس النسبة، ومعنى هذا وجود تناسب طردي بين كمية النقود ومستوى الأسعار.

ويستند أصحاب هذا الرأي إلى أن زيادة كمية النقود (زيادة وسائل الدفع) يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع في الأسعار نظرا لأن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع شراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات. ومن ثم يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود.

**3- معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج)**

قام الإقتصادي الفريد مارشال A.Marshall وأعضاء مدرسة كامبردج في أوائل القرن العشرين بتطوير صياغة النظرية الكمية، وأصبحت هذه النظرية تعرض في صورة جديدة، تعرف بمعادلة الأرصدة النقدية. ويطلق على الصياغة الجديدة للنظرية الكمية "صيغة كمبريدج" نسبة إلى الجامعة التي اتضحت معالمها فيها وهي لا تختلف في جوهرها عن نظرية الكمية (التي تشرحها معادلة التبادل) غير أنها تركز على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي. ويرجع مارشال الطلب على النقود أو ما يسمى بـ "التفضيل النقدي" بصفة أساسية إلى دافع الدخل والذي يقصد به ميل العناصر الإقتصادية المختلفة (أفراد، ومشروعات) للإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمواجهة ما يقومون بشرائه من السلع والخدمات. ويرى مارشال أن ما تحتفظ به العناصر الإقتصادية في لحظة من اللحظات من أرصدة نقدية يمثل نسبة معينة من دخولهم، وهذه النسبة تتغير مع تغير مستوى الدخل، وأطلق على هذه النسبة K أو The Marshillian « K »، ويمكن التعبير عن معادلة الأرصدة النقدية على النحو التالي:

KPY…………….3 Md$ = $

حيث:

Md: الطلب على النقود

K: مقلوب سرعة تداول النقد وهي نسبة من الدخل يرغب الأفراد الإحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية

P: متوسط الأسعار

Y: الدخل الحقيقي

تعرض صياغة مارشال دالة رياضية، تجعل من حجم الطلب على النقود متغيرا تابعا لمستوى الدخل الحقيقي، في صورة نسبة من ذلك الدخل K، وإن كان مارشال قد أشار إلى أن الطلب على النقود يتوقف بالإضافة إلى الدخل الحقيقي على الثروة أيضا. ويتمثل التقدم الذي أحرزه فريق مدرسة كامبردج في أنهم لم يخضعوا النظرية النقدية لمجموعة من العوامل الكمية ذات التأثير الميكانيكي الجامد كما تجسم ذلك عند فيشر، بل أن علماء كامبردج قد جعلوا من الظواهر النقدية حقائق إرادية تخضع لنظرة وسلوك الفرد، وتجد معاييرها في نظريات التصرف الإقتصادي والمنفعة والإختيار. فالظاهرة النقدية حقيقية اجتماعية وليست ميكانيكية.

ويمثل التفضيل النقدي بـ K وهي مساوية لمقلوب سرعة دوران النقود، حيث: $K=\frac{1}{V}$

فإن العلاقة بين التفضيل النقدي و سرعة دوران النقود هي علاقة عكسية:

وبتعويض حجم المعاملات T بالدخل الحقيقي Y وبتعويض V بما يساويه في المعادلة السابقة نحصل على ما يلي:

$$\frac{M}{K}=Y.P$$

$$M=K.y.P$$

$$P=\frac{M}{K.Y}$$

وبإفتراض ثبات كل منK التفضيل النقدي وY الدخل، تصبح هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. ومنه قرر مارشال أن البديل عن الإحتفاظ بالأرصدة النقدية يتمثل في إنفاقها على شراء السلع والخدمات، وأن رغبة الأفراد في التخلي عن شراء السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة عرضها ثم انخفاض أسعارها، حيث يمكن أن يرغب الأفراد في الإحتفاظ بالنقود إما لأغراض داخلية (تمويل نفقات الإستهلاك) أو لغرض الحصول على أصول مالية.

ويحدث العكس في حالة إنخفاض ميل العناصر الإقتصادية للتفضيل النقدي أي نقصان النسبة المرغوب في الإحتفاظ بها في شكل نقود سائلة والذي يعني زيادة كمية النقود المخصصة لشراء السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

أما في حالة الزيادة في كمية النقود – إذا كنا في الفترة القصيرة- فلن تؤثر في الناتج القومي الحقيقي y ، وبإفتراض ثبات نسبة التفضيل النقدي K، فإن أثر هذه الزيادة سوف ينصرف بأكمله إلى مستوى الأسعار P .

ونخلص من تحليل معادلة الأرصدة النقدية إلى ما يلي:

- العلاقة بين التفضيل النقديK ومستوى الأسعار P هي علاقة عكسية حيث أن التغير بالزيادة في قيمة K يؤدي إلى تغير بالنقصان في قيمة P والتغير بالنقصان في قيمة K يؤدي إلى تغير بالزيادة في قيمة P. بمعنى آخر يترتب على الزيادة في الطلب على النقود السائلة انخفاض في الأسعار والعكس صحيح.

- زيادة التفضيل النقدي نتيجة لحدوث تغير مفاجئ في رغبة المجتمع في الإحتفاظ بالنقود يؤثر بطريقة ملحوظة في الأسعار ومن ثم في الدخل النقدي حتى في الحالة التي تحتفظ فيها السلطات النقدية بكمية النقود ثابتة.

- يعتبر التفضيل النقدي ذو أهمية كبيرة في تحليل مارشال، بحيث يمكن القول أنه العامل الرئيسي التي ينتج عن تغيره تغير مستوى الدخل والأسعار، وقد ينتج التغير المفاجئ في هذا التفضيل النقدي عن حدوث تقلبات مفاجئة في التوقع أو في الحالة النفسية للأفراد، وغير ذلك من العوامل، التي لا تقل في أهميتها عن كمية النقود، وهذا ما يعطي أهمية واضحة للعنصر الإنساني.